الزوائد على قطر الندى

تأليف

محمد بن أحمد آل مزهر الشهري

عضو هيئة التدريس بكلية اللغة العربية

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا تقييد جمعتُ فيه مهمّاتِ الزوائد[١] على متن (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام الأنصاري رحمه الله، وقد دعاني إلى ذلك أمران:

أولهما: أنّ متن القطر من أحسن المتون النحوية المتوسطة وضعا، وأكثرها للمسائل جمعا، وأحكمها عبارة، وألطفها إشارة، ولذا عم النفع به، وأصبح دُوْلَة بين الطلاب في كثير من الأصقاع، وكثرت عليه الشروح والحواشي، ولا غَرْوَ فمؤلفه من أبرز محقِّقي هذا الفن في عصره، وإمامتُه محلُّ إجماع، وقد ذاع وشاع ما نقله الحافظ ابن حجر إذ قال : «**قال لنا ابن خلدون: ما زلنا ونحنُ بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه**»[٢].

وثانيهما: أنّ ابن هشام -رحمه الله- قد ترك بعض ما يُحتاج إليه من

(١) جمع الزوائد مهيع مطروق عند أهل العلم في فنون شتى، والمحدِّثون من أشهر من برز عندهم هذا النوع من التأليف فمن ذلك (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) للهيثمي، ومنه عند الأصوليين (زوائد الأصول على منهاج الوصول إلى علم الأصول) للإسنوي.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق محمد عبدالمعين خان، دائرة المعارف العثمانية : ٣/ ٩٤.
ولا يخفى أن قوله :
(أنحى من سيبويه) ليس على ظاهره حتى يُستدرَك عليه، وإنما هو مبالغة في الثناء على إمامته في هذا الفن .

الأبواب، رغبة في الاختصار، واستغناءً بتحريرها في كتب أخرى، كما في بحث الجُمَل وأشباه الجُمَل، والكلام على صنعة الإعراب وبعض مسائله، فقد استغنى بالكلام عليها في (الإعراب عن قواعد الإعراب) وبسطها في (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب).

ولما كانت هذه الزوائد مما لا يسع الطالبَ المتوسّطَ جهلُه آثرت تأليف هذا الجمع معتمدا على كتابي ابن هشام : مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب، فالعبارة في هذا الجمع عبارة ابن هشام إلا في مواضع يسيرة، وفي هذا عون لدارس القطر الذي ألف سمْت كلام ابن هشامٍ وخبَرَ طريقته .

وقد انتظمت هذه الزوائد في ثلاثة أبواب :

الباب الأول: في تفسير الجملة وذِكْرِ أقسامها وأحكامها.

الباب الثاني: في ذِكر أحكام ما يُشبِه الجُملةَ، وهو الجار والمجرور والظرف.

الباب الثالث: في بيان مهمات ينبغي أن يعتني بها الـمُعرِب.

وإن مما أذكره شاكرا أنه قد تفضل عليَّ بقراءة هذا العمل فضيلة أ.د. محمد ابن ناصر الشهري أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك سعود، والشيخ حمزة ابن عثمان الأنصاري، وأبديا لي كثيرا مما يُصلح ويُتمم، فشكر الله لهما وجزاهما عني خيرا .

كما أشكر أخي الوفي وصاحبي الصفي حسن الأنصاري على جميل أياديه في إخراج هذا الكتاب، وأسأل الله أن يحفظ لي مودته، ويرفع درجته.

هذا، وإني أسأل الله أن يجعل هذا العملَ خالصاً لوجهه، وأن يكتب له القبول، ويُعظم به النفع لجامعه ولكل ناظر فيه، وأن يغفر لي ولوالديَّ ولمشايخي وللعلامة ابن هشام ، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين.

كتبه

محمد بن أحمد آل مزهر الشهري

Abnmzher1@gmail.com

في يوم السبت ٢/٢/ ١٤٤٢ هـ

❊❊❊

الباب الأول

في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى

في تفسيرها

اعلم أن اللفظ المفيد يسمى: كلامًا وجملةً.

ونعني بالمفيد ما يَحْسُن السكوتُ عليه.

وأن الجملة أعمُّ من الكلام، إذْ شرطُه الإفادةُ بخلافِها.

والجملة عبارة عن:

- الفعلِ وفاعلِه، كـ (قام زيدٌ)
- والمبتدأ وخبرِه، كـ (زيدٌ قائمٌ)
- وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِبَ اللِّصُ، و أقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائمًا، وظننتُه قائمًا.

فكلُّ كلامٍ جملةٌ، ولا ينعكس، ألا ترى أن نحو: (قام زيدٌ) من قولك: (إنْ قام زيدٌ قام عمروٌ) يسمى جملة، ولا يسمى كلاما؟ **لأنه لا يحسن السكوت عليه**، وكذا القول في جملة الجواب.

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية.

- **الاسمية**: التي صدرها اسمٌ،كـ (زيدٌ قائمٌ)، و(هيهاتَ العقيقُ).
- **والفعلية**: التي صدرها فعلٌ،كـ (قام زيدٌ)، و(ضُرِبَ اللِّصُ)، و(كان زيدٌ قائمـًا) و(ظننتُه قائمـًا) و(يقوم زيدٌ) و (قُمْ).

(تنبيه)

مُرادُنا بـ**(صدر الجملة)** الـمُسْنَد أو الـمُسْنَد إليه، فلا عبرةَ بما تقدَّمَ عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائمٌ الزيدان، وأزيدٌ أخوك، ولعلَّ أباك منطلقٌ، وما زيدٌ قائمـًا اسميةٌ.

ومن نحو: أقام زيدٌ، وإنْ قام زيدٌ، وقَدْ قام زيدٌ، وهلّا قُمْتَ فعلية.

والمعتبر أيضـًا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيدٌ؟ ومن نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[1]، ومن نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[2] و﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[3] فعليةٌ، لأن هذه الأسماءَ في نية التأخير.

وكذا الجملة في نحو: يا عبدَ الله، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[4] ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ﴾[5] ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[6]، لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير:

---

(١) [غافر: ٨١].

(٢) [البقرة: ٨٧].

(٣) [القمر: ٧].

(٤) [التوبة: ٦].

(٥) [النحل: ٥].

(٦) [الليل: ١].

أدعو عبدَ الله، وإن استجارك أحد، وخلقَ الأنعامَ، وأُقْسِمُ بالليل.

انقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى.

الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ.

والصغرى: هي الـمَبْنِـيَّة على المبتدأ، كالجملة الـمُخْبَر بها في المثالين[1].

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير، لأنها خبرٌ، و (أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق)، وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[2]، إذ الأصلُ: لكنْ أنا هو الله ربي، ففيها أيضـًا ثلاثةُ مبتدآت، وإلا لقيل: لكنَّهُ.

انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين.

- **ذات الوجه:** هي ما اتفق فيها الصدرُ والعَجُزُ في الاسمية أو الفعلية، فمثال اتفاقهما في الاسمية نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، وفي الفعلية نحو: ظننتُ زيداً يقوم أبوه.
- **وذات الوجهين:** هي اسمية الصدر فعلية العجز وعكسها، فالأولى نحو: زيدٌ يقوم أبوه، والثانية نحو: ظننتُ زيدًا أبوه قائمٌ.

***

(١) وفي نظم هذا الضابط في الفرق بينهما قال السيوطي في ألفيته (الفريدة) تدقيق عبدالعال القريدي، مكتبة الآداب: ١٥

(ومَا يَكونُ خبراً فَصُغرَى *** أو جُملةً خبرُها فكُبرَى)

(٢) [الكهف: ٣٨].

المسألة الثانية

في الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي سبع

إحداها: الواقعة خبرًا، وموضعُها:

- رفعٌ في بابَي: المبتدأ و إنَّ، نحو: زيدٌ قام أبوه، وإنَّ زيدًا أبوه قائمٌ.
- ونصبٌ في بابَي كان و كاد، نحو: ﴿كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾[1]، ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[2].

الثانية: الواقعة حالًا.

الثالثة: الواقعة مفعولًا.

ومحلهما النصب.

فالحالية، نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾[3].

والمفعولية تقع في أربعة مواضع:

(١) - مَحْكِيـَّة بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[4].

(٢) - وتاليةً للمفعول الأول في باب (ظَنَّ)، نحو: ظننتُ زيدًا يَقْرأُ.

(٣) - وتاليةً للمفعول الثاني في باب (أعْلَمَ)، نحو: أعْلَمْتُ زيدًا عمرًا أبوه قائمٌ.

(١) [الأعراف: ١٦٢].

(٢) [البقرة: ٧١].

(٣) [يوسف: ١٦].

(٤) [مريم: ٣٠].

(٤) – ومُعَلَّقًا عنها العاملُ، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[(١)].

والرابعة: المضاف إليها، ومحلها الجرُّ، نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[(٢)]، و﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[(٣)].

وكل جملة وقعت بعد (إذْ) أو (إذا) أو (حيثُ) أو (لمَّا) الوجودية عند من قال باسميتها، أو (بينما) أو (بَيْنا) فهي في موضع خفض بإضافتهن إليها.

والخامسة: الواقعة بعد الفاء أو (إذا) الفجائية جوابًا لشرط جازم.

- فالأُولى، نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾[(٤)]، ولهذا قرئ بجزم ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ عطفًا على محل الجملة.
- والثانية، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[(٥)].

والسادسة: التابعة لمفرد، كالجملة المنعوتِ بها، ومحلُّها بحسب منعوتها، فهي في موضعِ:

- رفعٍ في نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[(٦)].
- ونصبٍ في نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾[(٧)].

(١) [الذاريات: ١٢].
(٢) [المائدة: ١١٩].
(٣) [غافر: ١٦].
(٤) [الأعراف: ١٨٦].
(٥) [الروم: ٣٦].
(٦) [البقرة: ٢٥٤].
(٧) [البقرة: ٢٨١].

- وجَرٍّ في نحو: ﴿لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾[1].

والسابعة: التابعة لجملة لها محل، وذلك في بابَي النَّسَق والبَدَل خاصة.

- **فالأول نحو:** (زيدٌ قام أبوه، وقعد أخوه)، فجملة (قام أبوه) في موضع رفع، لأنها خبر المبتدأ، وكذلك جملة: (قعد أخوه)، لأنها معطوفة عليها، ولو قَدَّرتَ العطفَ على الجملةِ الاسمية لم يكن للمعطوفة محلٌ.

- **والثاني نحو:** ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ۞ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾[2]، وشرطه كونُ الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد.

❋❋❋

(١) [آل عمران: ٩].

(٢) [الشعراء: ١٣٢-١٣٤].

المسألة الثالثة

في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي أيضا سبع:

* **إحداها: الابتدائية**، وتُسمى **المستأنفة** أيضـًا، وهو أوضح، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

- **أحدهما: الجملةُ الـمُفْتَتَحُ بها النطقُ**، كقولك ابتداءً: زيدٌ قائمٌ، ومنه الجمل المفتتح بها السور.

- **والثاني: الجملةُ المنقطعة عما قبلها**، نحو: مات فلان. رحمه الله(1)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ۝ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(2).

(تنبيه)

من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلةٌ:

- نحو: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾(3) بعد ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾. وليست مَحْكِيَّة بالقول، لفساد المعنى.

- ونحو: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾(4)، فإن الذهن يتبادر إلى أنه صفة لـ﴿كُلِّ شَيْطَٰنٍ﴾

---

(1) هذا هو الاستئناف النحوي، وأما البيانيون فالاستئناف عندهم مخصوص بما كان جوابـًا لسؤالٍ مقدَّرٍ، فكل استئناف بياني استئناف نحوي، ولا عكس.

(2) [الكهف: ٨٣-٨٤].

(3) [يونس: ٦٤].

(4) [الصافات: الآيات ٧-٨].

أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّعُ، وإنما هي استئناف نحوي.

الثانية: الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرف.

- **فالأول:** نحو: جاء الذي قام أبوه، فـ(الذي) في موضع رفعٍ، والصلة لا محل لها.

- **والثاني:** نحو: عجبتُ مما قمتَ، أي: من قيامك. فـ (ما) و(قُمتَ) في موضع جر بـ(مِن)، وأما (قمتَ) وحدها فلا محل لها.

- **الثالثة: المعترضة بين شيئين للتسديد[1]، أو للتبيين،** نحو: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[2] الآية، وذلك لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾[3] جوابُ ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وما بينهما اعتراضٌ لا محل له، وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراضٌ آخر وهو ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ فإنه معترضٌ بين الموصوفِ والصفة، وهما: ﴿لَقَسَمٞ﴾ و﴿عَظِيمٌ﴾[4].

ويجوز الاعتراض بأكثرَ من جملة واحدة.

- **الرابعة: التفسيرية،** وتسمى **المُفَسِّرة،** وهي: الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تَلِيه، نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾[5].

---

(١) التسديد بالسين المهملة: التقوية.

(٢) [الواقعة: ٧٥].

(٣) [الواقعة: ٧٧].

(٤) [الواقعة: ٧٦].

(٥) [الأنبياء: ٣].

فجملة الاستفهام مفسرة لـ ﴿ٱلنَّجۡوَى﴾، و﴿هَلۡ﴾ هنا للنفي.

ونحو: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾، فإنه تفسير لـ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ﴾[1].

ونحو: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ...﴾[2] الآية، فجملة (خلقه) تفسير للمثَل.

وخرج بقولي في الضابط: (الفَضْلة) الجملةُ المُفسِّرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها محل بالاتفاق، لأنها عمدةٌ لا يَصِحُّ الاستغناء عنها، وهي حَالَّةٌ محلَّ المفرد.

(مسألة)

كون الجملة المفسِّرة لا محلَّ لها هو المشهور، وقال الشَّلَوْبين: التحقيق أنّ الجملةَ المفسِّرةَ بحسب ما تُفسِّره، فإنْ كان له محلٌ فهي كذلك، وإلا فلا.

فالثاني: نحو: ضربتُه من نحو: زيداً ضربتُه، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربتُه، فلا محلَّ للجملة المقدَّرة، لأنها مستأنفة، فكذلك تفسيرها.

والأول: نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾[3]، والتقدير: إنا خَلَقْنا كلَّ شيء خلقناه، فـ﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾ المذكورة مُفسِّرةٌ لِخَلَقْنا المقدرة، وتلك في موضع رفع، لأنها خبر لـ(إنّ)، فكذلك المذكورة.

ومن ذلك: زيدٌ الخُبزَ يأكلُه، فـ(يأكله) في موضع رفع، لأنها مفسرة للجملة المحذوفة، وهي في محل رفع على الخبرية.

---

(١) [البقرة: ٢١٤].

(٢) [آل عمران: ٥٩].

(٣) [القمر: ٤٩].

- **والخامسة: الواقعة جوابًا للقَسَم**، نحو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[1] بعد قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾[2].

ونحو: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ بعد ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَـٰنٌ عَلَيْنَا بَـٰلِغَةٌ﴾[3].

- **السادسة: الواقعةُ جوابًا لشرط غير جازم مُطلقًا، أو جازم ولم يقترن بالفاء، ولا بـ (إذا) الفُجَائيَّة.**

فالأول جواب (لو) و (لولا) و (لَـمّا) و(كيف) نحو: لو جاء زيدٌ لأكرمتُك.

والثاني نحو: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، فلا محلَّ لجملة (أقم) لظهور الجزم في لفظ الفعل.

ونحو: إن قمتَ قمتُ، فلا محلَّ لجملة (قمتُ) لأن المحكوم لموضعه بالجزم فيه الفعل وحده، لا الجملة بأَسْرِها.

- **السابعة: التابعة لما لا محل له**، نحو: قام زيد وقعد عمرو، إذا قدَّرتَ الواو عاطفة، لا واو الحال.

❋❋❋

(١) [يس: ٣].
(٢) [يس: ١-٢].
(٣) [القلم: ٣٩].

المسألة الرابعة

الجُمَلُ الخبرية التي لم يَسبِقها ما يطلبُها لزوماً، إن وقعت بعد نكرة محضة فهي صِفَةٌ لها، أو بعد معرفة محضة فهي حالٌ عنها، أو بعد غيرِ المحضة منهما فهي محتملة لهما.

* مثال **الواقعة صفة**: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥ﴾[1] فجملة: ﴿نَّقۡرَؤُهُۥ﴾ صفة لـ﴿كِتَٰبٗا﴾، لأنه نكرة محضة، وقد مَضَتْ أمثلةٌ من ذلك في المسألة الثانية[2].

* ومثال **الواقعة حالاً**: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾[3]، فجملة ﴿تَسۡتَكۡثِرُ﴾ حال من الضمير المستتر في ﴿تَمۡنُن﴾ المقدر بـ(أنت)، لأن الضمائر كلَّها معارفُ، بل هي أعرف المعارف.

* ومثال **المحتملة للوجهين بعد النكرة** نحو: مررت برجلٍ صالحٍ يصلي، فإنْ شِئْتَ قدَّرتَ (يصلي) صفةً ثانيةً لـ (رجل)، لأنه نكرة، وإن شئت قدَّرْتَه حالاً منه، لأنه قد قَرُب من المعرفة بتخصيصه بالصفة.

* ومثال **المُحتَملة (لهما) بعد المعرفة** قولُه تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾[4]، فإن المراد بالحمار الجنس، وذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة، فتحتمل الجملة من قوله تعالى: ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ وجهين:

- أحدهما: **الحالية**، لأن (الحمار) بلفظ المعرفة.
- والثاني: **الصفة**، لأنه كالنكرة في المعنى.

(١) [الإسراء: ٩٣].
(٢) انظر: ١١.
(٣) [المدثر: ٦].
(٤) [الجمعة: ٥].

الباب الثاني

في ذِكر ما يُشبِه الجُملةَ وهو الجار والمجرور والظرف، وفيه أيضاً أربعُ مسائلَ:

المسألة الأولى

أنه لا بُدَّ مِن تعلُّق الجار والمجرور، إما:

- بفعل.
- أو بما في معناه.

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[(١)].

- أو بما أُوِّلَ بما يُشْبِه الفعلَ، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[(٢)]، لتأوُّلِهِ بـ(معبود).
- أو **بما فيه رائحة ما يشبه الفعل**، كما تقول: فلانٌ حاتمٌ في قومه، فالتعلُّق بـ(حاتمٍ) لما فيه من معنى الجواد.

فإن لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر، نحو قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[(٣)]، أي: أحسنوا، أو وصيناهم.

والتَّعَلُّقُ: ارتباط معنى الجار والمجرور بالحدث.

---

(١) [الفاتحة: ٧].

(٢) [الزخرف: ٨٤].

(٣) [البقرة: ٨٣].

وأثرُه العملُ في محله نصباً أو رفعاً.

ويُسْتَــثْنى من حروف الجر أربعةٌ فلا تتعلق بشيء:

- أحدها: **الجارُّ الزائد**، كالباء في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾[2]. وكـ (مِن) في نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[3] و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[4].

- والثاني: **(لعلَّ) في لغة من يجُرُّ بها**، وهم عُقَيْلٌ، قال شاعرهم:

لَـعَـلَّ أبـي الــمِـغْـوارِ مِـنْـكَ قَـريـبُ[5].

- والثالث: **(لولا) في قول بعضهم: لولاي، ولولاك، ولولاه**، فذهب سيبويه إلى أن (لولا) في ذلك جارَّةٌ للضمير، ولا تتعلق بشيء.

والأكثر أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، كما قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[6].

- والرابع: **(رُبَّ) في نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه، أو لقيتُ**، فإنها إنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية العامل.

---

(١) [النساء: ٧٩].

(٢) [الأنعام: ١٣٢].

(٣) [الأعراف: ٥٩].

(٤) [فاطر: ٣].

(٥) وصدره:

(فقُلتُ ادعُ أخرى وارفَعِ الصوتَ جَهْرةً)

وهو لكعب بن سعد الغنوي في شرح شواهد المغني: ٢/ ٦٩١.

(٦) [سبأ: ٣١].

المسألة الثانية

حكم الجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة والنكرة كحكم الجملة

فهو صفة، في نحو: رأيتُ طائراً على غُصْنٍ، لأنه بعد نكرة محضة، وهو (طائراً).

وحالٌ في نحو: قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[1] أي: مُتَزَيِّناً، لأنه بعد معرفة محضة وهي الضمير المستتر في ﴿فَخَرَجَ﴾.

ومحتمل لهما في نحو: يُعجبني الزهرُ في أكمامه، وهذا ثَمَرٌ يانعٌ على أغصانه، لأن (الزهر) مُعَرَّف بأل الجنسية فهو قريب من النكرة، وقولك: (ثمر) موصوف فهو قريب من المعرفة.

***

(١) [القصص: ٧٩].

المسألة الثالثة

في بيان تَعلُّقِ الجار والمجرور بمحذوف

متى وقع الجارُّ والمجرورُ صفةً، أو حالاً، أو صلةً، أو خبراً، تَعلَّقَ بمحذوفٍ تقديرُه: كائنٌ أو استقرَّ، إلا أن الواقعَ صلةً يَـتَعَيَّنُ فيه استقر، **لأن الصلة لا تكون إلا جملة.**

وقد تقدم مثال الصفة، والحال.

ومثال **الصلة**: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[1].

ومثال **الخبر**: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[2].

***

(١) [الأنبياء: ١٩].

(٢) [الفاتحة: ٢].

المسألة الرابعة

في بيان حكم المرفوع بعد الجارّ والمجرور

يجوز في الجارّ والمجرور في المواضع الأربعة الآنفة، وحيث وقع بعد نفي، أو استفهام، أن يرفعَ الفاعلَ، تقول: مررتُ برجلٍ في الدارِ أبوه، فلك في (أبوه) وجهان:

- **أحدهما**: أن تقدره فاعلاً بالجار والمجرور، لنيابته عن (استقر) محذوفًا.
- **والثاني**: أن تقدره مبتدأً مؤخرًا، والجار والمجرور خبرًا مُقدَّمًا، والجملة صفة.

وتقول: ما في الدار أحدٌ، وقال الله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[1].

(تنبيه)

جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت للظرف، فلا بد من تعلُّقه إما:

- **بفعلٍ** نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءً يَبۡكُونَ﴾[2]، و﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضًا﴾[3].
- أو **بما في معناه**، نحو: زيدٌ مُبكرٌ يومَ الجمعة وجالسٌ أمامَ الخطيبِ.
- أو **بما أُوِّلَ بما يُشْبه الفعلَ**، نحو قولها:

فَلا يُــبْعِدَنْكَ اللهُ تَــوْبَــةَ هالِكًا ... أخا الحَرْبِ إذْ دارَتْ عليه الدوائرُ[4]

(١) [إبراهيم: ١٠].

(٢) [يوسف: ١٦].

(٣) [يوسف: ٩].

(٤) البيت لليلى الأخيلية في ديوانها المجموع بتحقيق خليل العطية وصاحبه، وزارة الثقافة والإرشاد العراقية: ٦٥، وانظر: شرح شواهد المغني للسيوطي، عناية أحمد كوجان: ٢/ ٥٩٤.

لتأوله بـ(صاحب).

- أو **بما فيه رائحة ما يشبه الفعل**، نحو: فلانٌ أَسَدٌ عند اللقاءِ.

ومثالُ وقوعه **صفةً** نحو: مررتُ بطائرٍ فوق غصنٍ.

وحالاً نحو: رأيتُ الهِلالَ بين السحابِ.

ومحتملاً لهما: يُعجبني الثمرُ فوق الأغصان، ورأيت ثمرةً يانعةً فوق غصن.

ومثال وقوعه **صلةً**: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾(١).

وخبراً: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾(٢)، في قراءة السبعة بنصب ﴿أَسْفَلَ﴾.

ومثالُ **رَفْعِه الفاعلَ**، نحو: زيدٌ عنده مالٌ، ويجوز تقديرهما مبتدأً وخبراً.

***

(١) [الأنبياء: ١٩].

(٢) [الأنفال: ٤٢].

الباب الثالث

في بيان مهمات ينبغي أن يعتني بها المُعرِب، وفيه ثلاثُ مسائلَ:

المسألة الأولى

في بيان أول ما يَـحْتَرِز منه المبتدِئُ في صناعة الإعراب، وهي ثلاثة أمور:

* **أولها**: أنْ يَلتبِسَ عليه الأصليُ بالزائد، مثاله أن يسمع أنَّ (ألْ) من علامات الاسم فيسبق إلى وهمه أنَّ (ألْفَيْتُ) و (ألْهَـيْـتُ) اسمان.

* أو يلتبس عليه فيقول في نحو: مررتُ بقاضٍ: إنَّ الكسرة علامةُ الجرِّ.

* **ثانيها**: **أن يجريَ لسانُه إلى عبارةٍ اعتادها فيستعملها في غير محلِّها**، كأن يقول في (كنتُ) و (كانوا) الناقصتين: فعلٌ وفاعل، لما ألِفَ من قول ذلك في نحو: فعلتُ وفعلوا.

* **ثالثها**: **أن يُعْرِبَ شيئًا طالبًا لشيء ويُهْمِلَ النظرَ في ذلك المطلوبِ**، فَيُعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلاً ولا يبحث عن فاعله، أو مبتدًأ ولا يَتَفَحَّص عن خبره، أو ظرفًا، أو مجرورًا ولا يُـنَـبِّه على مُتَعَلَّقه، أو جملةً ولا يذكر ألَـها محلٌّ أم لا، أو موصولًا ولا يُـبَيِّن صلتَه وعائدَه.

❋❋❋

المسألة الثانية

في الإشارة إلى عباراتٍ مُحَرَّرَة مُسْتَوْفاةٍ موجزة.

ينبغي أَن يَتَخَيَّر الـمُعرب من العبارَات أوجزَها وأجمعَها للمعنى الـمُراد، فيقول في نحو: (ضُرِبَ) من (ضُرِبَ زيدٌ): إنه فعل ماضٍ لم يُسَمَّ فاعلُه، ولا يقولَ: مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، لما فيه من التطويل والخفاء.

وأن يقول في نحو: (زيدٌ): نائبٌ عن الفاعل، ولا يقولَ: مفعول لما لم يُسَمَّ فاعلُه، لخفائه، وطوله، وصِدْقِه على نحو: (درهمـًا) من: (أُعطي زيدٌ درهمـًا).

وأن يقولَ في (قَدْ): حرفٌ لتقليل زمن الماضي، وحَدَثِ المضارع، ولتحقيق حدَثَيْهما.

وفي (لَنْ): حرفُ نصبٍ، ونفيٍ، واستقبالٍ.

وفي (لَـمْ): حرفُ جزمٍ لنفي المضارع، وقَلْبِه ماضيـًا.

وفي (أمَّا): المفتوحة المشددة: حرفُ شرطٍ، وتفصيلٍ، وتوكيدٍ.

وفي (أنْ): حرفٌ مصدري ينصب المضارعَ.

وفي الفاء التي بعد فعل الشرط: رابطةٌ (لجواب) الشرط ولا يقول: جوابُ الشرط كما يقولون، لأن الجوابَ الجملةُ بأسْرِها، لا الفاء وحدَها.

وفي نحو: (زيدٍ) من (جلستُ أمام زيدٍ): مخفوضٌ بالإضافة، أو بالمضاف، ولا تقل: مخفوضٌ بالظرف، لأن الـمُقتضِي للخفض هو الإضافة، أو المضاف من حيثُ هو مضافٌ، لا المضاف من حيثُ هو ظرفٌ، بدليل: غلامُ زيدٍ، وإكرامُ عمرٍو.

وفي الفاء في نحو: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾[1]: فاء السببية، ولا تقل: فاء العطف، لأنه لا يجوز، أو لا يَحْسُنَ عطفُ الطَّلب على الخبر، ولا العكس.

وأن يقول في الواو العاطفة: حرفُ عطفٍ لـمُطلق الجمع.

وفي (حتى): حرفُ عطفٍ للجمع والغاية.

وفي (ثُمَّ): حرفُ عطفٍ للترتيب والمهلة.

وفي (الفاء): حرفُ عطفٍ للترتيب والتعقيب.

وإذا اختصر فيهنَّ قال: عاطفٌ ومعطوف، وجازمٌ ومجزوم، وناصبٌ ومنصوب، كما يقول: جارٌّ ومجرور.

وأن يقول في (إنَّ) المكسورة: حرفُ توكيدٍ ينصب الاسم ويرفع الخبر.

ويزيدَ في (أنَّ) المفتوحة فيقول: حرف توكيد مصدري ينصب الاسم ويرفع الخبر.

وألا يقتصر في إعراب الاسم من نحو: (قام ذا)، أو (قام الذي) على أن يقول: اسم إشارة، أو اسم موصول؛ فإن ذلك لا يقتضي إعرابًا، والصوابُ أن يقال: فاعلٌ، وهو اسم إشارة، أو: وهو اسم موصول.

ومما لا يَـنْبَني عليه إعرابٌ أن يقال: في (غلام)، من نحو: (غلامُ زيدٍ) مضافٌ، فإن المضاف ليس له إعراب مستقر كما للفاعل ونحوه، وإنما إعرابه بحسب ما يدخل عليه، فالصواب أن يقال: فاعل أو مفعول، ونحو ذلك، بخلاف المضاف إليه، فإن له إعرابًا مستقِّرًا، وهو الجر، فإذا قيل: مضاف إليه عُلِمَ أنه مجرور.

(١) [الكوثر: ٢].

وينبغي أن يَـتَجَنَّبَ المعرِبُ أن يقول في حرف في كتاب الله تعالى: إنه زائد، لأنه يسبق إلى الأذهان أنَّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله - سبحانه - مُنَزَّهٌ عن ذلك، وقد وقع هذا الوهم لبعض المفسرين.

وكثير من المتقدمين يسمُّون الزائد صلةً.

وبعضهم يسميه مؤكِّداً.

وبعضهم يسميه لَغْواً، لكنَّ اجتناب هذه العبارة في التنزيل واجب.

***

المسألة الثالثة

في بيان الجهات التي يَدْخُل الاعتراضُ على المعرِب من جهتها، فمنها:

* **مراعاة ظاهر الصناعة دون مراعاة المعنى**، وكثيراً ما تَزِّلُ الأقدامُ بسبب ذلك، فأول واجبٍ على الـمُعرِب أن يفهم معنى ما يُعربه مُفردًا ومُركَّبًا، ولهذا لا يجوز إعرابُ فواتح السُّوَر على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

ومن أمثلة ما بُني فيه على ظاهر اللفظ ولم يُنظر فيه إلى مُوجَب المعنى قولُه تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾[1]، فإنَّ المتبادِرَ تَعَلُّقُ ﴿مِن﴾ بـ﴿خِفْتُ﴾ وهو فاسدٌ في المعنى، والصواب تعلقه بـ﴿ٱلْمَوَٰلِيَ﴾ لما فيه من معنى الولاية، أي: خفت ولايتَهم من بعدي وسُوءَ خلافتهم.

* **ومنها مراعاة معنى صحيح دون مراعاة صحة الصناعة**، فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾[2] في قول مَنْ قال: إنَّ (ثموداً)[3] مفعول مُقَدَّم، وهذا ممتنع، لأن (ما) النافية لها الصدارة، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على ﴿عَادًا﴾ في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[4]، أو هو بتقدير: وأهلك ثمودًا.

---

(١) [مريم: ٥].

(٢) [النجم: ٥١].

(٣) بالصرف على إرادة الحي، وقراءة الجمهور منعها من الصرف، انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق د. خالد أبو الجود: ٤/ ١٠٣ .

(٤) [النجم: ٥٠].

* **ومنها أن يُخرِّج على ما لم يثبت في العربية،** وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة، فمن ذلك قول بعضهم: إنَّ الكاف في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾[1] حرفُ قَسَم، وإن المعنى: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك.

* **ومنها عدم مراعاة الشروط المختلفة بحسب الأبواب،** فإن العرب يشترطون في باب شيئاً، ويشترطون في آخرَ نقيضَ ذلك الشيءِ على ما اقتضتْه حكمة لغتهم وصحيحُ أَقْيِسَتِهم، فإذا لم يتأمل المُعرِب اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ، فمن ذلك اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظرف المكان، ومن الوهم فيه قولُ من قال في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾[2] إنَّ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ ظرفُ مكانٍ، والصوابُ أنه على حذف الجارِّ توسُّعاً، أي:(في) أو (إلى) الصراط.

* **ومنها ألا يتأمل عند ورود المُشتبهات، فمن الوهم في ذلك:** زيدٌ أحصى ذِهْناً، وعمرٌو أحصى مالاً، فإنَّ الأوَّلَ على أن (أحصى) اسم تفضيل والمنصوب تمييز، مثل: أحسنُ وجهاً، والثاني على أنَّ (أحصى) فعلٌ ماضٍ والمنصوبُ مفعولٌ مثل: ﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا﴾[3]. ومن الوهم قول بعضهم في: ﴿أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا﴾[4] إنه من الأول، فإن الأمد ليس مُحصِياً بل مُحصَى.

وهذا آخر الزوائد، نفع الله بها كاتبها وقارئَها، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين.

---

(١) [الأنفال: ٥].

(٢) [يس: ٦٦].

(٣) [الجن: ٢٨].

(٤) [الكهف: ١٢].

الفهرس

- مقدمة ٥
- الباب الأول: في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ٨
  - المسألة الأولى: في تفسيرها. ٨
    - انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية. ٩
    - (تنبيه) ٩
    - انقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى. ١٠
    - انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين. ١٠
  - المسألة الثانية: في الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي سبع: ١١
  - المسألة الثالثة: في الجمل التي لا محل لها من الإعراب ١٤
    - (تنبيه) ١٤
    - (مسألة) ١٦
  - المسألة الرابعة: الجُمَلُ الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبُها لزوماً، إن وقعت بعد نكرة محضة فهي صفة لها، أو بعد معرفة محضة فهي حال عنها، أو بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما. ١٨
- الباب الثاني: في ذِكر ما يُشبِه الجُملةَ وهو الجار والمجرور والظرف، وفيه أيضاً أربعُ مسائلَ ١٩
  - المسألة الأولى: أنه لا بُدَّ مِن تعلُّق الجار والمجرور، إما: ١٩
  - المسألة الثانية: حكم الجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة والنكرة كحكم الجملة ٢١
  - المسألة الثالثة: في بيان تَعلُّقِ الجار والمجرور بمحذوف. ٢٢
  - المسألة الرابعة: في بيان حكم المرفوع بعد الجارّ والمجرور. ٢٣
    - (تنبيه) ٢٣

۞ **الباب الثالث: في بيان مهمات ينبغي أن يعتني بها المُعرِب، وفيه ثلاثُ مسائلَ:** ٢٥

- المسألة الأولى: في بيان أول ما يَحْتَرِز منه المبتدِئُ في صناعة الإعراب، وهي ثلاثة أمور: ٢٥
- المسألة الثانية: في الإشارة إلى عباراتٍ مُحَرَّرَة مُسْتَوْفاةٍ موجَزة. ٢٦
- المسألة الثالثة: في بيان الجهات التي يَدْخُل الاعتراضُ على المعرِب من جهتها، فمنها: ٢٩

۞ **الفهرس** ٣١

❊❊❊